■ تقارير علمية ■

المنتدى الاقليمى العربى للسكان
بيروت - لبنان ١٩ - ٢١ نوفمبر ٢٠٠٤

عرض: أحمد عبد العزيز البقلى*

تقديم :

عقد المنتدى الاقليمى العربى للسكان خلال الفترة من ١٩ حتى ٢١ نوفمبر ٢٠٠٤ . فى مقر الإسكوا فى مدينة بيروت. اشترك فى تنظيم المنتدى كل من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (الإسكوا) وجامعة الدول العربية وصندوق الأمم المتحدة للسكان. ووافق عقد المنتدى نهاية الذكرى السنوية العاشرة للمؤتمر الدولى للسكان والتنمية والذى عقد بالقاهرة فى عام ١٩٩٤ الذى تضمن مناقشة عامة حول القضايا السكانية ذات الصلة، وآثارها على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وأسفر عن اتفاق مفصلى واعتماد برنامج عمل المؤتمر الدولى للسكان والتنمية.

هدف المنتدى بصفة أساسية إلى التأكيد على التزام الدول الأعضاء بمبادئ وأهداف وغايات برنامج عمل المؤتمر الدولى للسكان والتنمية (القاهرة ١٩٩٤)، وقد ركز المنتدى على عدد من القضايا الناشئة فى مجال السكان، ومنها الاتجاهات والتغيرات الهيكلية للسكان فى العالم العربى، والتحديات الأساسية والاستجابات التى أنبثقت عن تلك التغيرات على مستوى السياسات السكانية العامة. وفى هذا الإطار، تبلورت جلسات المنتدى الخمس والأوراق البحثية المقدمة فى عدة محاور هى:

تقييم الإنجازات التى حققتها المنطقة العربية فى تنفيذ الاتفاقات الإقليمية والعالمية التى

* دكتور / أحمد عبد العزيز البقلى، مدرس بمركز التنمية الاقليمية والحضرية بمعهد التخطيط القومى.

اعتمدت بالتأسيس على برنامج عمل المؤتمر الدولى للسكان والتنمية (القاهرة ١٩٩٤).

- حصر الدروس المستفادة وأفضل الممارسات فى مجال السياسات السكانية والتى يمكن تطبيقها فى بلدان أخرى من المنطقة العربية.

- الإسراع فى تنفيذ الاتفاقات الاقليمية والدولية فى مجال السكان.

- تقديم منظور متعدد الأوجه فى مجالات السكان والفقر والتنمية والشباب وتحليل التحديات التى تواجهها المنطقة العربية ومنها ارتفاع معدلات وفيات الأمهات واعتلال الصحة الإنجابية والعوائق التى تحول دون بلوغ الحقوق الإنجابية والمساواة بين الجنسين.

- رصد المصادر المحتملة للدعم والشراكة ومن ضمنها تعبئة الموارد المالية والمشاركة والنقل واستخدام المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وقد تركزت جلسات المنتدى فى خمس جلسات ، بخلاف الجلسة الافتتاحية والجلسة الختامية، حيث جاءت فعاليات المنتدى فى الجلسات الخمس الموضوعية وهى:

(١) استعراض قضايا السكان والتنمية خلال العقد الماضى وتوجهاتها المستقبلية.

(٢) السكان والفقر والنوع الاجتماعى.

(٣) الصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية.

(٤) الشباب العربى - الفرص والتحديات.

(٥) التحول الديموغرافى: السياق والتبعات.

وخلال تلك الجلسات دارت المناقشات حول القضايا البارزة المتعلقة بالسكان، ومنها أسباب التغير الهيكلى وآثاره، والترابط بين الفقر والتنمية، واستجابات بلدان المنطقة على مستوى السياسات العامة. وتمحورت المناقشات التى أثيرت خلال الجلسات حول موضوعات متعددة تندرج فى إطار تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولى للسكان والتنمية ١٩٩٤، وقرارات الجمعية العامة فى دورتها الاستثنائية الحادية والعشرين فى عام ١٩٩٩، وإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية فى عام ٢٠٠٠، والتى تجسد جميعها عددا كبيرا من الالتزامات المحددة التى تستهدف تحسين نوعية حياة البشر ورفاههم. وركزت أيضا على مدى استجابة الحكومات العربية لهذه المواضيع من خلال وضع

السياسات المناسبة التى تنسجم مع الأهداف الواردة فى برامج العمل الدولية. وفيما يلى عرض للأوراق التى عرضت والمناقشات التى أنبثقت منها.

(١) الجلسة الأولى: استعراض قضايا السكان والتنمية خلال العقد الماضى وتوجهاتها المستقبلية

خصصت تلك الجلسة لمناقشة قضايا السكان والتنمية منذ المؤتمر الدولى للسكان والتنمية (القاهرة ١٩٩٤) بالتركيز على الإنجازات والمعوقات وأفضل الممارسات والدروس المستفادة فى تنفيذ توصيات برنامج عمل المؤتمر، وتخلل تلك الجلسة استعراض استجابات بلدان المنطقة العربية على مستوى السياسات العامة والبرامج التنفيذية.

ومن خلال عرض ورقتين مرجعيتين عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف برنامج المؤتمر الدولى للسكان والتنمية فى المنطقة العربية، والشراكة وتدفق الموارد فى مجال السكان والصحة الإنجابية والتنمية، غطت الجلسة الاتجاهات فى بعض قضايا تنفيذية آساسية على الصعيدين الاقليمى والوطنى، منها تعبئة الموارد المالية، والمشاركة، ونقل واستخدام المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وركزت المناقشات على الأدوار المحتملة لمبادرات القطاع الخاص، وإمكانات الاستفادة من الفرص التى تتيحها الالتزامات حيال المؤتمر الدولى للسكان والتنمية، والمؤتمر الدولى للسكان والتنمية . والأهداف الإنمائية للألفية، واستراتيجيات وسياسات الحد من الفقر.

أ- وفى سياق متابعة التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف برنامج المؤتمر الدولى للسكان والتنمية فى المنطقة العربية تضمنت الورقة الأولى عرضا للإنجازات التى حققتها الدول العربية والعوائق والصعوبات التى واجهتها فى تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولى للسكان والتنمية، فى المجالات التالية:

السكان والفقر والتنمية المستدامة، المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة،الصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية،الصحة الإنجابية والجنسية للشباب والمراهقين، نقص المناعة البشرية ومرض الإيدز، الدعوة لتغيير أنماط السلوك، الشراكة والموارد.

كما تضمنت الورقة خلاصة الدروس المستفادة من تجارب الدول العربية بغية تحسين عناصر البيئة الداعمة لتنفيذ برنامج العمل المذكور، بما فى ذلك الموارد المالية والفنية وتوسيع قاعدة الشراكة

والدعوة المبنية على البراهين الملموسة.

وتستند الورقة على عرض وتحليل البيانات التى جمعت بواسطة الاستبيان الميدانى الذى استوفت بياناته ١٧ دولة عربية من أصل ٢٢ دولة.

ويهدف الاستبيان إلى الحصول على المعلومات الخاصة بمواقف حكومات الدول تجاه قضايا السكان والنوع الاجتماعى والصحة الإنجابية والتنمية وطبيعة السياسات والبرامج الخاصة بها. بالإضافة إلى ذلك، اعتمدت أطروحات الورقة واستنتاجاتها على المؤشرات المتوافرة حول المعطيات والمتغيرات السكانية والاجتماعية الدالة على مستويات تحقيق أهداف السياسات والبرامج السكانية الوطنية خلال العقد الماضى.

من خلال ما تنطوى عليه الورقة من تحليلات توصلت الورقة إلى بعض النتائج الهامة واستقراء عناصر الخيارات التى يمكن الأخذ بها عند مراجعة السياسات الوطنية والاقليمية للسكان والتنمية، وعند تحديد رؤية واضحة لإقامة شراكات وتحالفات بين القوى الفاعلة والمسئولة عنها وصولاً لأهداف برنامج عمل المؤتمر الدولى للسكان والتنمية ولغايات الألفية الثالثة التى تبنتها دول المنطقة.

ففى سياق مضاعفات التحول الديموغرافى وانعكاسات الركود الاقتصادى والتغيرات الفكرية والفلسفية المتصلة بالسكان والتنمية، ترى الورقة أن تلك المضاعفات تشكل قوة دافعة لتغيير مواقف الدول العربية حيال تبنى السياسات السكانية واستراتيجيات التنمية البشرية المستدامة وفق مقتضيات أجندة التنمية الدولية والاقليمية وفى مقدمتها مضامين برنامج العمل الدولى للسكان والتنمية ١٩٩٤، وإنطلاقا من برنامج عمل المؤتمر الدولى للسكان والتنمية وتلازمه مع غايات الألفية الثالثة والتزاما به، باتت دول المنطقة أكثر فعالية لجعل سياساتها الوطنية وسيلة علمية وعملية لبلوغ أهداف التنمية البشرية المستدامة وتوسيع الرؤية الديموغرافية الضيقة المتقيدة بالأهداف الكمية البحتة، وأكثر تفاعلاً مع قضايا العصر وتحدياته وفرصه.

وعلى عكس ما ابتغت، على حد تعبير الورقة، لم تحقق غالبية الدول العربية الانتعاش الاقتصادى والزيادة فى قدرتها التنافسية فى أسواق العالم حسب ما كان متوقعاً من خلال اعتماد برامج الإصلاح الاقتصادى. كما أنها لم تشهد تحسناً فى اختلالات الاقتصاد الكلى، أو زيادة فى الإنفاق على أولويات التنمية البشرية مثل التعليم الأساسى والصحة والمياه النقية والعمالة، أو تقلصا فى الفوارق بين الجنسين أو محاربة فعالة لانتشار الفقر. كما كان من المفترض أن تتحقق زيادة

مطردة فى الاستثمار المحلى والأجنبى، وفى فرص العمالة ودخل الفقراء والفئات المهمشة، وفى نوعية حياة السكان. ولكن مزايا هذه البرامج لم تحتسب، إلى الآن، لمصلحة غالبية دول المنطقة وسياساتها السكانية والإنمائية.

وتخلص الورقة إلى أن إحراز تحسن ملحوظ ولو بدرجات متفاوتة على جميع الأصعدة فى البلدان العربية يستلزم اتخاذ مجموعة تدابير منها:

- بذل جهود حكومية وغير حكومية على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية لإدماج قضايا السكان والصحة الإنجابية والنوع الاجتماعى فى استراتيجيات التنمية المستدامة ومتابعتها وتقويمها، بحيث تساهم الإجراءات التى تتخذ على هذا الصعيد فى تغيير مستويات النمو السكانى وتحسين نوعية الحياة والحد من الفقر والهجرة الداخلية بالدرجة المطلوبة.

- ضرورة أن تعزز دول المنطقة سياساتها لتكون أكثر تجاوباً مع الأهداف النوعية التى تتمحور حول المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتوفير التعليم للجميع، ومحو الأمية، والحصول على خدمات الصحة الإنجابية والصحة الجنسية وتنظيم الأسرة، وخفض وفيات الأمهات والرضع والأطفال، ومحاربة التحديات البيئية، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز.

- اغتنام الفرصة التاريخية المتاحة لدول المنطقة للاستفادة من النافذة الديموغرافية الناتجة من التحول الإنجابى الحديث عن طريق الاستثمار فى الشباب والمراهقين فى مجال التعليم والصحة والحماية من الأمراض والاستغلال وتطوير نوعية حياتهم.

- رصد التأثيرات الناجمة عن برامج الإصلاح الاقتصادى واتخاذ مواقف احترازية لتصحيح الخلل وتأمين استدامة التنمية العادلة.

- بذل المزيد من الجهود الحكومية فى تفعيل الشراكة بين آليات الدولة والسوق والمجتمع المدنى، حيث إن تلك الشراكة هى خيار شرطى لنجاح الخيارات الأخرى، ولا يمكن افتراض نجاح الشراكة من غير ضمان خيار تقوية التزام الشركاء، وتمكين قدراتهم لترجمة هذا الالتزام إلى خدمة أهداف السياسات السكانية واستراتيجيات التنمية البشرية المستدامة.

- تعزيز المؤسسات المعلوماتية والبحثية والتخطيطية والتنسيقية التى تحدد صياغة تلك السياسات والاستراتيجيات وتنفيذها.

- تعزيز آليات الدعم التشريعية من أجل إيجاد مناخ أكثر إيجابية لتعبئة الموارد وترجمة الالتزام السياسى إلى واقع ملموس وفعال. والاستفادة من التجارب العربية الناجحة فى هذا المجال.

- ضرورة إرساء الأسس الكفيلة بتنسيق وقيادة عمليات إجراء الدراسات المتعمقة بمحددات الإشكالات السكانية ومؤثراتها وعلاقاتها بالعوامل الثقافية والاجتماعية والبيئية ،واستنباط المؤشرات الكمية والنوعية المطلوبة للمتابعة والتقويم لخطط وبرامج تنفيذ السياسات السكانية والتنموية.

ب- وفى مجال الشراكة وتدفق الموارد فى مجال السكان والصحة الإنجابية والتنمية، وهو موضوع الورقة المرجعية الثانية، جاءت الورقة متشائمة إلى حد ما فيما يتعلق بتنفيذ ما جاء من توصيات مؤتمر القاهرة ١٩٩٤ وخاصة على صعيد الشراكة بين مؤسسات المجتمع المدنى والقطاع الخاص مع الحكومات. وترجع الورقة التراجع الحادث فى هذا الشأن خلال السنوات الخمس ١٩٩٩-٢٠٠٤ إلى إصدار ما عرف بـ gag rule بسبب عودة الجمهوريون إلى الحكم فى الولايات المتحدة. ومن خلال الاعتماد على الخبرة الشخصية لمعد الورقة على صعيد لبنان وبعض الجمعيات الشقيقة فى الدول العربية تحاول الورقة إعطاء أجوبة صريحة تحدد حصاد السنوات العشرة والرؤيا لعشر سنوات أخرى فى إطار الشراكة.

وبسبب المفهوم "الفضفاض" لمصطلح المجتمع المدنى، كما وصفته الورقة، فقد اقتصر تحليل الشراكة من منظور برنامج عمل مؤتمر السكان والتنمية ١٩٩٤ على الجمعيات الأهلية غير الحكومية. وفى هذا الإطار اهتمت الورقة بجانبين أساسيين هما:

- إلى ماذا تتطلع الحكومات حين تعمل على تحقيق هذه الشراكة؟

- كيف ينظر القطاع الأهلى غير الحكومى إلى المبادرة؟

ومن خلال تحليل بعض الممارسات القائمة فى العديد من الدول العربية تستنتج الورقة أن العلاقات كانت تنجح دائما عندما يكون القطاع الأهلى صوت الحكومة، يتحدث لغتها ويدافع عن وجهات نظرها، وفى حال كون للهيئات الأهلية مواقف تحاول من خلالها حماية مكتسباتها ونجاحاتها وتعمل على أن لا تعود إلى الوراء، بل تستكمل المسيرة، يحدث بعض التوتر يصل فى كثير من الأحيان إلى التصادم نتيجة للاختلاف حول المفاهيم أو على التنفيذ. ولكن، وعلى حد رأى معد

الورقة، أن ذلك لا يعنى أن الحكومات دائما على خطأ وأن موقف الهيئات الأهلية هو الصحيح أو العكس بالعكس، وانه فى بعض الأحيان يكون الموقف ناتجا عن قصور لدى جمعيات القطاع الأهلى عن مواكبة حدث ما، أو بسبب بيروقراطية الإدارة الحكومية والتى تؤدى إلى تأخير العمل أو عرقلته فيس، إلى الجهود المطلوبة.

وفى مجال الشراكة مع البرلمانيين اكتفت الورقة بالمعلومات المتصلة بمنتدى برلمانى الدول العربية للسكان والتنمية الذى يعمل تحت مظلة منتدى البرلمانيين الأفارقة والعرب حول السكان والتنمية. وقد اشتملت آليات عمل الشراكة مع البرلمانيين عدة مؤتمرات سنوية عقدت تباعا فى كل من عمان (٢٠٠١)، دمشق (٢٠٠٢)، القاهرة (٢٠٠٣)، والرباط (٢٠٠٤). ومن خلال عرض وتحليل توصيات تلك المؤتمرات ترى الورقة أن تأثير تلك المؤتمرات والتوصيات كان ضعيفا على قضية السكان والتنمية فى الوطن العربى على الصعيدين القطرى والاقليمى، وذلك لعدم بلورة القرارات الصادرة وإقرانها بآلية تنفيذ، وهو ما يفترض أن يكون مسؤولية اللجان البرلمانية للسكان والتنمية والتى لم تحظ حتى الآن بدور مؤثر على صعيد المجالس المهنية.

وتؤكد الورقة أن مختلف الشراكات هى انعكاس لرؤية وتفكير ما أسمته "أهل الحل والربط" فى كل دولة، وأن التفهم والتبنى والحماس لبرامج العمل الدولية المتصلة بقضية السكان والتنمية هى التى تحدد آفاق المسار وليس العكس. فإذا لم تؤمن الحكومات إيمانا عميقا بأهمية قضايا السكان فى تحقيق الرفاه الإنسانى والاجتماعى للمواطنين كافة فإن هذا الموضوع لن يخرج عن موقعه الراهن الذى لا يحظى بالاهتمام والعمل الجدى على الأرض. كما أن إيمان الحكومات بالدور الفاعل الذى تستطيع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدنى أن تقوم به على صعيد تسهيل وترسيخ الإجراءات على مستوياتها كافة، خصوصا بلوغها الفئات والأماكن المستهدفة، سيجعل الشراكة أقوى وغير معرضة للاهتزاز وعدم الاستقرار والفشل.

وتعالج الورقة أيضا مسألة تدفق الموارد، فتشير إلى أن الافتقار إلى الموارد والنقص فى التمويل سببا مشاكل عديدة منها اتساع رقعة الفقر فى العالم وتزايد وفيات الأطفال الرضع والأمهات، بالإضافة إلى أزمة نقص المياه وغيرها من المشاكل. وتؤكد الورقة على أن المطالبة الدائمة بتنفيذ القرارات الدولية المتعلقة بإسهامات الدول المانحة والنامية والتعهد الذى تم التوصل إليه فى مؤتمر السكان والتنمية يعنى عدم الوفاء بتلك الالتزامات. ويطرح ذلك تساؤلا مخيفا حول ما إذا

كانت هذه المواقف تعكس لا مبالاة الدول المانحة أم أنها مواقف مصممة ومدروسة وتتعلق بأولوياتها وتلتزم بها غير آبهة بالمعاناة التى أشارت إليها معظم التقارير الإقليمية والدولية. ومن خلال تحليل مخصصات الدول المانحة خلصت الورقة إلى أن الدول المانحة تفضل اعتماد العلاقات الثنائية فى المساعدات وأن ذلك يرتبط فى كثير من الأحيان بمواقف سياسية لبعض الدول المانحة التى تضع شروطا لمساعدتها والتى رفضها الاتحاد الدولى لتنظيم الأسرة وحذر جمعياته الأعضاء من قبول المساعدات المشروطة.

وقد خلصت الدراسة إلى وضع مجموعة التوصيات التالية:

- دعوة الحكومات للانفتاح على منظمات المجتمع المدنى التى تستطيع مساعدتها فى الاضطلاع بمسؤولياتها ومهامها.

- تشجيع القطاع الخاص على الاضطلاع بدور أكثر فعالية ونشاطا.

- ضرورة اعتماد توصيات المؤتمرات الدولية والإقليمية والالتزام بتحقيقها فى السنوات العشر المقبلة.

- دعوة الحكومات ومنظمات المجتمع المدنى والقطاع الخاص إلى مناقشة وتطوير أساليب الحصول على الدعم المالى المطلوب، واتخاذ مبادرات تساعد على استقطاب إمكانات مالية كبيرة.

(٢) الجلسة الثانية: السكان والفقر والنوع الاجتماعى

دارت مناقشات تلك الجلسة حول طبيعة وحجم العلاقة السببية الكامنة بين السكان والفقر ونوع الجنس، كما طرحت رؤية جديدة ودعما تجريبيا لمواجهة قضايا الفقر من خلال تحسين الصحة الإنجابية وتمكينها وتعزيز حقوق المرأة وتوعيتها وحصولها على خدمات ذات نوعية جيدة. وقد تم عرض بيانات تجريبية ومعايير كمية تدعم النظرية القائلة بأن الفقر الذى يتفاقم بفعل العوامل الاجتماعية والثقافية يمكن مكافحته بتمكين المرأة وتعزيز الحقوق الإنجابية والحكم.

وقد تم مناقشة تلك الموضوعات من خلال ثلاث أوراق مرجعية هى:

- السكان والصحة الإنجابية والفقر.

- الترابط بين السكان والتنمية والفقر على صعيد الاقتصاد الكلى.

- سياسات مكافحة الفقر وعدم المساواة على أساس النوع الاجتماعى فى المنطقة العربية.

أ- جاءت الورقة الأولى بعنوان "**السكان والصحة الإنجابية والفقر**"، وتعتمد على فرضية أساسها أن الارتقاء بالصحة الإنجابية ودعم حقوقها يمثلان نهجا إنمائيا جوهريا فى مواجهة الفقر من ناحية، والارتقاء بخصائص السكان العرب من ناحية أخرى. وهى تركز على تعريف السكان ومفهوم الصحة الإنجابية ومفهوم الفقر والعلاقة بين الصحة الإنجابية والفقر والإنجازات والتحديات التى تواجه البلدان العربية فى هذه المجالات. بالإضافة إلى ذلك، تتناول الورقة اتجاهات التغيير فى الصحة الإنجابية والفقر، وتعرض لعدد من مؤشرات الصحة الإنجابية والتدابير والإجراءات العامة لدعم حقوق وخدمات الصحة الإنجابية. كما تعالج أهم التحديات السكانية ذات الصلة بالصحة الإنجابية، وتركز على التوجهات المستقبلية لتفعيل دور الصحة الإنجابية فى مواجهة الفقر.

وتعتبر الورقة أن مفهوم السكان هو كلية مجتمعية نوعية تتميز ديناميكاتها وتشابكاتها الداخلية عن غيرها من الكليات المجتمعية، بأنها تتقاطع وتتفاعل جدلياً مع الكثير منها، فهى تكاد تكون حاضرة فى معظمها. ومن هنا ترى الورقة أن المسألة السكانية هى مسألة تنموية فى جوهرها بكل ما ينطوى عليه هذا الفهم من علاقات وتشابكات ونتائج وتبعات. كذلك أن مسائل الصحة الإنجابية ليست مسائل طبية بالمعنى المألوف للمصطلح فباعتبار الصحة الإنجابية مفهوماً ومقاربة تستدعى عوامل ومتغيرات اجتماعية واقتصادية وثقافية. وكما ترى الورقة أن فقر القدرات أهم من فقر الدخل، وذلك من المنظور التخطيطى للمشاريع والبرامج التنموية التى تتطلع إلى تحقيق أهداف التنمية البشرية وتواصلها متجددة ، وفى القلب منها "حقوق الإنسان" هو فقر القدرات والحرمان البشرى والاستبعاد الاجتماعى والطبقى . وترى الورقة أن المجتمع الفقير هو الذى يفتقد الوعى والإرادة والشروط المواتية لتنمية قدراته المعرفية والثقافية والسياسية والاقتصادية والعلمية والتشقيفية، وكل فقر فى أى من هذه القدرات يفضى إلى فقر المجتمع أفرادا وجماعات وقوى اجتماعية وسياسية ومعرفية.

ومن خلال عرض بعض مؤشرات مخرجات الصحة الإنجابية تستنتج الورقة أن هناك بعض إنجازات تتمثل فى تحسن رعاية الأمهات أثناء الحمل، ونسب الولادة على أيد متدربة، كما حدث انخفاض ملموس فى نسبة الأطفال ناقصى الوزن، بالإضافة إلى التحسن الملموس فى خفض معدلات وفيات الأطفال. وتتمثل التحديات فى وسيط استخدام أساليب منع الحمل الذى ما زال منخفضا فى بعض البلدان العربية مثل اليمن والسودان، بالإضافة إلى أنه رغم التحسن فى وفيات الأمهات إلا أن

ثلث البلدان العربية لا تزال المعدلات فيها أعلى من (٢٠٠) كما فى المغرب (٢٢٨) واليمن (٣٥١) والسودان (٥٠٥) وجزر القمر (٥١٩) وجيبوتى (٥٤٦).

وخلصت الورقة إلى اقتراح التوجهات المستقبلية لتفعيل دور الصحة الإنجابية فى مواجهة الفقر، وارتكزت تلك التوجهات على الحاجة إلى رؤية بديلة لتفعيل تلك العلاقة ومن أهم تلك المقترحات ما يلى:

- ضرورة النظر إلى القضايا السكانية كقضايا تنموية، بصياغة أهدافها وآليات تحقيقها فى إطار السياسات التنموية العامة والقطاعية.

- إعادة النظر فى سياسات الصحة العامة والسياسات القطاعية الأخرى غير الصحية من أجل تمكين الفقراء.

- اعتبار الشراكة والمشاركة ركيزتين أساسيتين فى أى سياسة للصحة الإنجابية. فالشراكة تسهم فى منع الازدواجية بين الأطراف ذات العلاقة ، وتسهم فى تعبئة الموارد، وتحقق تنوع الأدوار فى سياق وحدة أهداف الارتقاء بالصحة الإنجابية.

- الاهتمام بقواعد البيانات حول الصحة الإنجابية للمساعدة فى اتخاذ قرارات ممكنة التحقيق، ورصد التغيرات فى مؤشراتها وخدماتها.

- التنمية المؤسسية وبناء قدراتها وتطوير خبرات ومهارات وقيم المشتغلين بها، وتحفيزهم أدبياً ومادياً بما يجعلهم يتنافسون على تطوير أدائهم.

- تكثيف برامج الحث والدعوى والتوعية لمختلف الشركاء والمستحقين لخدمات الصحة الإنجابية، وتنويعها من حيث الشكل والمضمون والأدوات، حسب خصائص كل متلقى، وحسب الهدف من وراء التوجه له بالحث والدعوى.

- تعميق أهمية التشريع وأدوار المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدنى، خاصة إعادة النظر فى تشريعات الأحوال الشخصية ومشاركة المرأة والشباب ذكورا وإناثا وبما ييسر تعميق حقوقهم الإنجابية وممارستها.

ب- وجاءت الورقة الثانية بعنوان "**الترابط بين السكان والتنمية والفقر على صعيد الاقتصاد الكلى**"، وتتناول فرضية رئيسية تعتبر أن للتغير الديموغرافى عوائد اقتصادية مهمة وأن معدلات

الخصوبة والوفاة تتأثر بمستوى الدخل وتؤثر فيه من خلال التغيرات التى تحدثها فى الهيكل العمرى للسكان، وتتابع العلاقة بين التغيرات الديموغرافية ممثلة بمعدلات الإعالة من ناحية، والأداء الاقتصادى من ناحية أخرى، وذلك لفترتين زمنيتين (١٩٨٠-٢٠٠٠) و(٢٠٠٠-٢٠١٥). وتعتمد الورقة على الفرضيات الحديثة التى تنظر إلى العلاقة بين السكان والنمو الاقتصادى على أنها علاقة سبب ونتيجة، وتسلم الورقة بأن لظهور الأثر الديموغرافى دورا كبيرا فى عملية التنمية، إذ يرتبط بدورة حياة الإنسان، وبالتالى يختلف أثره على النمو الاقتصادى باختلاف وتيرة التوزيع العمرى للسكان.

ومن خلال دراسة الأسس والفرضيات الحديثة فى علاقة السكان والنمو الاقتصادى ، وكذلك فى ضوء التجارب الدولية والعربية للوصول إلى توليفة "العائد الديموغرافى" ونمو التشغيل فى رفع النمو الاقتصادى وتخفيف مستوى الفقر ووضع سياسات متعددة المداخل وتحديد شروط توفرها لاستقطاب العائد الديموغرافى، توصلت الورقة إلى مجموعة النتائج والتوصيات التالية:

- ضرورة تأمين الدعم السياسى واعتبار النافذة الديموغرافية مشروعا تنمويا يساعد فى القضاء على الفقر ويعكس الأهمية القصوى للسكان ودوره الفعال فى تحقيق أهداف الألفية الثالثة و تأمين الاستخدام الكامل مع رفع الإنتاجية، وتحسين الموارد البشرية.

- اعتماد نماذج الاقتصاد القياسى الكلى التى جرى تطويرها لتستوعب التغيرات الديموغرافية التى تطرأ على الهيكل العمرى للسكان بهدف تقدير العوائد التى تتيحها النافذة الديموغرافية من ناحية وفى صياغة السياسات الاقتصادية وسياسات تنمية الموارد البشرية من ناحية أخرى.

- ضرورة إعادة النظر فى دور المجالس الوطنية للسكان بحيث يكون دورها إشرافيا وتوجيهيا مع الاحتفاظ بدورها التنسيقى بين القطاعات المختلفة.

- اعتماد أسلوب الحسابات الاقتصادية فى تقدير العوائد من الاستثمارات البشرية والمادية المختلفة فذلك للمساهمة فى توفير معاملات قياسية يعتمدها متخذ القرار فى إنشاء المشاريع والبرامج وفى وضع السياسات وتبرير أولويات الاستثمار وتوزيعها بين القطاعات المختلفة المسؤولة عن تنمية الموارد البشرية.

- تطوير القطاعات الاقتصادية لتصبح قادرة على استيعاب الطاقات البشرية.

- تطويع النظام التعليمى لإشراكه بالعملية التنموية بشقيها الاقتصادى والاجتماعى، ودمجه بالتخطيط الإنمائى وصياغة أهداف النظام كى تكون منسجمة مع احتياجات المجتمع، خاصة تلك المتصلة باحتياجات سوق العمل. ، إذ يعتبر نظام التعليم الرافد الأساسى للموارد البشرية.

- إيجاد نظام معلومات يتضمن بيانات على المستوى الكلى والجزئى ومستوى الأسرة وعلى المستوى الجغرافى (حضر وريف) بحسب نوع الجنس، وتحسين نوعيتها لتتلاءم واحتياجات التنمية كماً ونوعاً والتأكيد على نوعية الإحصاءات الديموغرافية ومؤشراتها وتطوير درجة تغطيتها وتوزيعها الجغرافى والمكانى.

- إنشاء نظام معلومات لسوق العمل يهدف إلى توفير قناة مناسبة للتشغيل تعتمد على تحديد نوعية الطلب على القوى العاملة، وذلك حسب احتياجات سوق العمل من المهن والمهارات والمستويات التعليمية.

- الاهتمام بالنظم الحديثة للتدريب والتى تعمل على تطوير المهارات المتوفرة وتحديث تلك غير المتوفرة بالإضافة إلى ضرورة تلافى انخفاض العمالة الحالية المتأتية عن جهل التقنيات ووضع سياسات تدريبية تعزز من القدرات التنافسية للقوى العاملة وتؤدى إلى تحسين القدرة التنافسية للصادرات.

- تشجيع الاستثمارات الأجنبية والمحلية، بحيث يجب أن تشمل المزايا التى تمنح للمستثمر الأجنبى المستثمر الوطنى أيضا.

وتم عرض ومناقشة "**سياسات مكافحة الفقر وعدم المساواة على أساس النوع الاجتماعى فى المنطقة العربية**" فى الورقة الثالثة من الجلسة. وتعالج الورقة موضوع الفقر فى المنطقة العربية، وتتناول المفاهيم المتعلقة بالفقر البشرى وفقر الدخل، مركزة على فجوة النوع الاجتماعى فى مجالات الصحة والتعليم والنشاط الاقتصادى والدخل. وتتناول الورقة أيضا السياسات المعنية بمكافحة فقر الإناث وواقع المرأة فى العالم العربى فى ضوء نتائج المؤتمر الدولى للسكان والتنمية والمؤتمر العالمى الرابع المعنى بالمرأة، والجهود المبذولة لمكافحة الفقر، وتتضمن كذلك معلومات عن الصناديق الاجتماعية للتنمية. وتؤكد الورقة أن جميع الدول العربية تواجه مشكلة فى الفقر البشرى، وإن

اختلفت حدتها بين دولة وأخرى.

وقسمت الورقة التوصيات التى يتعين على الدول العربية أخذها فى الاعتبار عند تصميم السياسات و البرامج الخاصة بمكافحة الفقر بين النساء إلى عدة حزم من السياسات نلخصها فيما يلى:

أولا: على الصعيد المحلى

(أ) البعد الاقتصادى

تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادى الذى يراعى العدالة فى توزيع ثمار التنمية بين السكان ويهتم كذلك بقدرة الفقراء على المشاركة فى التنمية. وفى هذا الصدد يجب اتباع الآليات الآتية:

- اتباع منهج التنمية بالمشاركة، مما يعنى أن المستفيدين ليسوا فقط أطراف فى المشروع وإنما أيضاً يشاركون بفعالية فى صنع القرارات، وتنفيذ المشروع وتقييمه ,واقتسام المنافع، .

- الأخذ بأسلوب اللامركزية فى صناعة القرار والموارد وهى مكونات أخرى لازمة لخلق نوع من المشاركة المحلية فى برامج مكافحة الفقر.

- العمل عل خلق فرص عمل جديدة بمعدل يفوق معدل النمو السكانى لاستيعاب النمو المرتفع للسكان فى سن العمل، وكذلك يجب أن تتزايد الخدمات الاجتماعية والبنية الأساسية بما يتوافق مع التزايد السكانى.

- النهوض بجميع المجالات التى من شأنها توليد الدخل، إما حاليا أو فى المستقبل ويشمل ذلك الآليات التالية:

- رسم وتنفيذ سياسات اقتصادية ذات اثر إيجابى على عمالة المرأة العاملة ودخلها فى القطاعين الرسمى وغير الرسمى واعتماد تدابير محددة للتصدى لبطالتها.

- تزويد المرأة بإمكانية الوصول إلى آليات ومؤسسات الإدخار والائتمان ومراجعة سياسات الإقراض والتمويل والمساعدة الفنية للأطراف التى تقدمها.

- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتسهيل استفادة النساء الفقيرات من فرص العمل المتاحة مثل

توفير الائتمان والمساعدات التنظيمية والبرامج التدريبية.

يجب مراعاة الآثار قصيرة الأجل وطويلة الأجل التى تحدثها برامج مكافحة الفقر على المناخ الاقتصادى المحلى، العلاقات الاجتماعية والنوعية وعلى البيئة.

(ب) بعد رأس المال البشرى

- تحسين فاعلية الإنفاق العام لزيادة فرص تكوين رأس المال الاجتماعى بالنسبة للفقراء.

- اتخاذ التدابير للقضاء على التمييز فى التعليم على أساس النوع.

- إلغاء المصاريف الدراسية فى المرحلة الابتدائية، مع تعميم إجراءات استعادة النفقات فى مرحلة التعليم العالى.

- تحسين نوعية التعليم فى المراحل الابتدائية والإعدادية من خلال إعادة تخصيص الموارد من التعليم العالى إلى التعليم الابتدائى.

- تحسين كفاءة المعلمين عن طريق زيادة إجراءات الحوافز والمساءلة.

- رسم وتنفيذ سياسات التدريب وإعادة التدريب من اجل النساء وخاصة الفقيرات والعائدات إلى سوق العمل.

- إعادة تخصيص الموارد للصحة الوقائية بدلا من الصحة العامة.

- التوسع فى غطاء التأمين الصحى وإعادة صياغة سياسات التأمين بالنسبة للأرامل وغيرهم من التابعين.

- وضع وتنفيذ برنامج مناسب لتحسين تغذية الجماعات الضعيفة والتركيز على حماية الأطفال وذلك من خلال:

- توفير وجبات يومية لتلاميذ المدارس الابتدائية العامة.

- توزيع بعض الحصص الصغيرة من الغذاء الضرورى للمشاركين الفقراء فى فصول محو الأمية.

- التوسع فى مد البنية الأساسية للمناطق التى ينتشر بها الفقر.

(جـ) بعد الضمان الاجتماعى .

- تمكين المرأة من الاستفادة من أنظمة الرعاية الاجتماعية والاهتمام بإقامة مظلات وشبكات أمن اجتماعى للفقراء.

- رفع كفاءة مؤسسات العمل التطوعى وأجهزة المجتمع المدنى والاستفادة من إمكانية وصولها إلى الفئات المحتاجة وتعزيز هذه الإمكانيات.

- تنقيح القوانين والممارسات الإدارية بغية ضمان الحقوق المتساوية للمرأة وسبل وصولها إلى الموارد الاقتصادية.

- تحقيق التوازن المكانى مع إعطاء أولوية للمناطق الأكثر حرمانا وخاصة الريف.

ثانيا: على الصعيد الدولى و الإقليمى

(أ) بحث مشكلات العمالة الأجنبية الوافدة وخطرها على الأمن القومى وبحث إمكانية إحلال عمالة عربية بديلة من الأقطار العربية التى لديها فائض من العمالة.

(ب) تحسين شروط الاستثمار المحلية والعربية وفتح الأسواق العربية للاستثمارات وانسياب حركة العمالة وفق منهجيات معتمدة حسب توطن الاستثمارات.

(جـ) إعادة النظر فى تشريعات أسواق العمل العربية لتكون ضمن فهم واحد ورؤية واحدة تجعلها أقرب إلى التماثل.

(٣) الجلسة الثالثة: الصحة والحقوق الإنجابية

دارت مناقشات تلك الجلسة حول التقدم الملموس فى معالجة الحقوق والصحة الإنجابية للسكان فى المنطقة العربية وذلك من خلال عرض الورقتين المرجعيتين التاليتين:

الصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية.

مواجهة وفيات الأمهات ومراضتهن فى الدول العربية.

وأظهرت المناقشات أن هناك عوامل عديدة تحد من قدرة النساء والرجال على ممارسة حقوقهم الإنجابية كاملة وحماية صحتهم الإنجابية.

وتشمل تلك العوامل الفقر والتفاوت بين الجنسين وعدم الإنصاف فى الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية. ويمكن أن تؤدى تلك العوامل إلى الحمل غير المرغوب فيه، والعنف على أساس الجنس، وزيادة مخاطر الإصابة بالأوبئة المنقولة بالاتصال الجنسى وفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز. كما تطرقت المناقشات إلى أن تلك العوامل يمكن أن تتفاقم بفعل عوائق اجتماعية

وثقافية تشمل ممارسات التمييز ضد المرأة وقبلها ضد الفتاة، ومنها الزواج المبكر بالإكراه، وتقييد تعليم الفتيات، وأعمال العنف والجرائم المرتكبة ضد المرأة باسم الشرف والمعروفة "بجرائم الشرف".

كما استعرضت الجلسة الالتزام السياسى من الدول والمجتمع المدنى والقطاع الخاص فى مختلف أنحاء المنطقة العربية ببرنامج عمل المؤتمر الدولى للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية وخاصة تحقيق الهدف المزدوج وهو الحصول على خدمات جيدة فى الصحة الإنجابية وتخفيض وفيات الأمهات واعتلالهن. وقد ركزت المناقشات على تخصيص الموارد للحصول على خدمات الصحة الإنجابية وعلى الإنجازات وأفضل الممارسات من ناحية البرامج والسياسات بهدف الوصول إلى دروس قيمة يستفاد بها فى وضع استراتيجية مستقبلية فى هذا المجال.

أ- تضمنت الورقة الأولى مراجعة شاملة لقضايا الصحة الإنجابية فى المنطقة العربية والرؤية الشاملة للإنجازات والأولويات والعوائق، مع التركيز على موضوعى الخصوبة وتنظيم الأسرة، والإشارة إلى وفيات الأمهات وختان الإناث وموقف ومعرفة المراهقين لقضايا الصحة الإنجابية والأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسى، والرعاية قبل الولادة وما بعدها، وذلك انطلاقا من نتائج المؤتمر الدولى للسكان والتنمية والمؤتمر العالمى الرابع المعنى بالمرأة، واستنادا إلى معلومات مستقاة من نظام المعلومات الصحية الذى أعدته إدارة السياسات السكانية فى جامعة الدول العربية المتضمن معطيات عن ست عشرة دولة عربية فى مجالى الزواج والصحة الإنجابية.

وتخلص الورقة إلى مجموعة استنتاجات وتوصيات بشأن تحسين الصحة الإنجابية فى الدول العربية، منها ما يلى:

- تحسين نظام الرعاية الصحية للأمهات قبل الولادة وبعدها بهدف خفض نسبة وفيات الأمهات ، بالإضافة إلى إزالة العوائق أمام الرعاية الصحية أثناء الولادة.

- تحسين نوعية خدمات تنظيم الأسرة وإتاحة كافة السبل إلى الوصول إليها، وكذلك الاهتمام بمناهج التعليم التى تهدف إلى التوعية فى مجال تنظيم الأسرة.

- ضرورة التصدى للأمراض التى تنتقل عن طريق الجنس مثل الإيدز والعمل على تطوير أساليب الوقاية منها.

- ضرورة الاهتمام بتعليم الإناث والعمل على الحد من الأمية بينهن.

- التزام الدول العربية بتنفيذ توصيات المؤتمر الدولى للسكان والتنمية ١٩٩٤. وخاصة توفير الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف المرجوة على صعيد الصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية.

ب- جاءت الورقة الثانية بعنوان "**مواجهة وفيات الأمهات وأمراضهن فى الدول العربية**"، وتستهدف تحليل وتشخيص أسباب وفيات الأمهات فى الدول العربية واستخلاص الدروس المستفادة من حالات النجاح والإخفاق فى الاستراتيجيات التى اتبعتها هذه الدول لمواجهة وفيات الأمهات واعتلالهن، وذلك بقصد مواءمة التدخلات حسب الاحتياجات الراهنة. وتضمنت الورقة عرضا موجزا لمفهوم وفيات الأمهات وأسبابها ومؤشراتها، وتطرقت إلى العوامل المباشرة وغير المباشرة المؤثرة فيها فى إطار تحليلى تحدد فيه نتائج الحمل والولادة من خلال التفاعل بين الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع والسلوك الصحى والإنجابى للمرأة. كما تتناول الورقة معدلات وفيات الأمهات فى الدول العربية، حيث تسجل ارتفاعا ملحوظا على الرغم من التزام جميع الدول العربية بخفضها، وتشير الورقة أيضا إلى صعوبة الحصول على مؤشرات وفيات الأمهات لعدم توفر البيانات الدقيقة عن الأسباب فى معظم هذه الدول، وتتناول الورقة كذلك الإجراءات التى اتخذتها الدول العربية لخفض وفيات الأمهات والأسباب والعوائق التى ساهمت فى عدم تحقيق الأهداف المنشودة فى الدول التى ما زالت تعانى من ارتفاع وفيات الأمهات.

وتختم الورقة بتحليل الإجراءات التى تم اتخاذها والدروس المستفادة والتوجهات العامة لخفض وفيات الأمهات فى الدول العربية، وفيما يلى أهم تلك التوجهات:

- ضمان استمرارية الالتزام السياسى والفعلى وتخصيص الموارد لمواجهة مشكلة وفيات الأمهات.

- توفير خدمات بنوعية جيدة لجميع النساء أثناء الحمل والولادة وما بعد الولادة.

- التغلب على المعوقات التى تحد من إمكانية حصول النساء على الرعاية الصحية من خلال تدعيم البيئة الاجتماعية والاقتصادية.

- تقديم الخدمات الصحية الشاملة والمتكاملة بكفاءة عالية للنساء أثناء الحمل والولادة.

- تمكين المرأة اجتماعيا واقتصاديا وتسهيل حصولها على خدمات الصحة الإنجابية.

- نشر الوعى والتثقيف عن الأمومة الآمنة وعلامات الخطر أثناء الحمل والولادة وأسباب وفيات الأمهات واعتلالهن.

- تقليص الفجوة الاجتماعية والاقتصادية بين الجنسين وبين الريف والحضر فى تقديم خدمات الأمومة الآمنة.

- التنسيق والعمل مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والدولية والتجمعات النسائية فى مواجهة وفيات ومراضة الأمهات.

- الاهتمام بصحة المرأة منذ الطفولة.

الجلسة الرابعة: الشباب العربى: الفرص والتحديات

خصصت تلك الجلسة لمناقشة قضايا الشباب والتحديات التى تقابلهم ومصادر الخطر المتعاظمة التى تضيق آفاق التنمية المتاحة لهم. وتشمل تلك التحديات تزايد الفقر، والبطالة والعمالة الناقصة، وتردى نوعية التعليم وتنمية المهارات، وتدهور ظروف الإسكان، وتراجع التعليم الأهلى الذى يمكن أن يؤدى إلى الاضطراب العاطفى والعنف وسوء المعاملة ,وتعاظم مخاطر التعرض للأمراض والأوبئة، ووقوع العنف على مستوى الجنس، والقضايا المتصلة بالخصوبة والحمل غير المرغوب فيه والزواج المبكر. وركزت المناقشات على أثر السياسات الاجتماعية والاقتصادية السليمة، والتدخلات القائمة على مشاركة الدولة والمجتمع المدنى والقطاع الخاص والتى تستهدف تعزيز السلوكيات والممارسات الصحية والسليمة بين الشباب.

تمت تلك المناقشات من خلال عرض الورقتين المرجعيتين التاليتين:

واقع واقتراحات حول الصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية للشباب فى المنطقة العربية.

الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للشباب والمراهقة.

أ- تنطلق الورقة الأولى من التناقض القائم بين حجم فئة الشباب فى المنطقة العربية، حيث يشكلون نحو ثلث عدد السكان، وقلة السياسات والتدابير التى اتخذتها الدول العربية لنشر التوعية والوقاية، وتقديم خدمات الصحة الإنجابية فى صفوف الشباب،فهذه السياسات والتدابير لا تساهم إلا قليلا فى خفض حالات الحمل المبكر ومعدل المرض ووفيات الأمهات فى هذه الفئة العمرية. وتستعرض الورقة حقوق الشباب فى الصحة الإنجابية والجنسية وحصولهم على المعرفة والخدمات المتعلقة بها فى

وقت مبكر، انطلاقا من مفهوم الصحة الإنجابية الشامل كما أقره برنامج عمل المؤتمر الدولى للسكان والتنمية وغيره من الوثائق الدولية التى أكدت على اعتبار الشباب من أولويات التنمية.

وبناء على كل ما ورد، قدمت الورقة مجموعة من التوصيات فى مجال الصحة الإنجابية للمراهقين والشباب يمكن تلخيصها فيما يلى:

- ضرورة التخطيط الاستراتيجى للصحة الإنجابية والجنسية للمراهقين، على النحو الذى اعتمده المؤتمر الدولى للسكان والتنمية.

- الاستثمار فى صحة الشباب وتعليمهم وحمايتهم، وحماية حقوقهم فى الصحة الإنجابية والجنسية، وتيسير حصولهم على المعرفة والمعلومات حول الصحة الإنجابية والجنسية وسبل الوقاية من الحمل والأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسى، باعتبار ذلك حقا من حقوق الإنسان.

- متابعة الدراسات حول احتياجات الشباب وتطوير برامج خاصة تستهدف هذه الاحتياجات.

- إشراك الشباب فى تشكيل وتنفيذ ومتابعة وتقييم البرامج الخاصة بهم وذلك تماشيا مع القوانين والمكونات الاجتماعية والدينية والثقافية المحلية.

ب- وتأتى مناقشة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للشباب والمراهقة فى الورقة الثانية التى تشير إلى أن وضع حلول قضايا الشباب على قائمة أولويات المنظمات الدولية والإقليمية هو تعبير عن اهتمامات قديمة ومتجذرة جرى تجديدها. فهو من جهة يجسد اعترافا بخصوصية قضايا الشباب، ومن جهة أخرى يجسد مدى تشابك هذه القضايا مع مجمل التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تواجهها المجتمعات المعاصرة. وتحاول الورقة إلقاء الضوء على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشباب والمراهقين فى العالم العربى فى إطار مرجعية المؤتمر الدولى للسكان والتنمية بعد عشر سنوات من عقده، وتعتبر أن فى هذه الحال لم يعد ينظر إلى الشباب اليوم باعتباره صانع المستقبل فحسب، بل فاعلا اجتماعيا كاملا. وحسب الورقة، يرتبط الاهتمام بالشباب فى الدول العربية مباشرة بالثقل الديموغرافى الحالى للفئات العمرية الفتية،وهو عنصر من النقاط الرئيسية المشتركة بين البنى الاجتماعية للدول العربية.

وتخلص الورقة إلى عرض بعض ما سمته الورقة المعضلات ومنظورات لقضايا الشباب نوجز منها ما يلى:

- إن الكثير من قضايا الشباب ومشكلاته يرجع إلى عدم وجود لغة تجمع بين الملائمة للمجموعات المستهدفة والقبول المجتمعى والفعالية، لذا توصى الورقة بضرورة استخدام لغة الحوار فى تلبية احتياجات الشباب والإجابة عن تساؤلاتهم فى مختلف مراحل حياتهم وأوضاعهم الاجتماعية.

- ضرورة ربط قضايا الشباب بالموضوع الصحى الذى يعنيهم حاضرا ومستقبلا.

- العمل على إيجاد التوازن الدقيق بين الحماية والحقوق والحرية المسئولة من خلال المكون الاجتماعى والثقافى لصحة الشباب.

- وقد أثارت مداخلات الشباب النقاط الرئيسية التالية:

- الإعلام والتوعية والتثقيف فى مجال الصحة والحقوق الإنجابية.

- عدم كفاية الخدمات الصحية والنفسية والمراكز والبرامج المخصصة للشباب فى المنطقة العربية.

- دور الأسرة ووظائفها وتمكين المرأة وإعدادها الذى يعنى إعداد الشباب.

- الافتقار إلى المناهج التعليمية التى ترتقى بأفكار الشباب ومفاهيمهم.

- أهمية التدريب للشباب ودور المدارس والجامعات فى تأمينه، وخصوصا فى مجال إعداد الكوادر اللازمة لتوعية الأقران.

- غياب السياسات المتكاملة وعدم إدماج قضايا الشباب فى برامج التنمية وغياب المتابعة والتقييم للإنجازات المحققة.

- عدم توفر قواعد للمعلومات والبيانات الخاصة بقضايا الشباب.

(٥) الجلسة الخامسة: التحول الديموغرافى: السياق والتبعات

بالتركيز على التحديات والفرص المستقبلية وتحديدها، تضمنت الجلسة استعراض الأثر المتوقع لما بعد التحول الديموغرافى على الصحة الإنجابية وسلوك السكان وحاجاتهم، بما فى ذلك أثر الشيخوخة والشباب والزواج والهجرة والأيدى العاملة والأسرة والعلاقات بين الأجيال.

كما ركزت المناقشات على الأسباب التى تقف وراء انعدام تقدم هذا التحول فى بعض البلدان وأثر ذلك على التنمية والفقر. وتم استعراض سياسات تشجيع الاستثمار فى رأس المال البشرى التى

تعزز مكاسب التحول الديموغرافى وذلك بالانتقال من الارتفاع إلى الانخفاض فى معدلى الوفيات والخصوبة وهو ما يعرف "بالكسب الديموغرافى". وفى نهاية الجلسة تم التأكيد على الفوائد التى يمكن تحقيقها من الاستثمار فى الصحة الإنجابية، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة.

تمت المناقشات فى تلك الجلسة من خلال عرض الورقتين المرجعيتين التاليتين:

التحول الديموغرافى فى الدول العربية وآثاره.

السياسات السكانية والتحول الديموجرافى فى الوطن العربى مع إشارة خاصة إلى دول مجلس التعاون الخليجى.

أ- تعالج الورقة الأولى **إشكالية دخول البلدان العربية فى عملية التحول الديموغرافى وهى تفتقر إلى النموذج التنموى المناسب** الذى يتيح لها تعزيز مردود اقتصاداتها والتغلب على الفقر وتحسين خصائص مواردها البشرية بهدف التوظيف الأمثل وزيادة إنتاجية الأيدى العاملة وإحداث التوازن بين النمو السكانى والنمو الاقتصادى. ومن أهداف الورقة معالجة مظاهر التحول الديموغرافى فى الدول العربية، وتغيير أنماط الزواج والأسرة والتحولات فى منظومة القيم السائدة التى يمكن أن تؤثر فى السلوك الإنجابى. كما تحاول معالجة خصائص الهرم السكانى واحتياجات بعض الفئات، ومنها الشباب والمسنون.وتختم الورقة بمجموعة من الاستخلاصات نوجز أهمها فيما يلى:

- تعميق الالتزام السياسى وتطوير السياسات السكانية فى الدول العربية وإدراجها فى الاستراتيجيات التنموية.

- تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال إيلاء الاستثمار فى الموارد البشرية الأولوية.

- توجيه البرامج نحو زيادة فرص الوصول إلى المعلومات والخدمات التعليمية والصحية.

- تمكين المرأة ومعالجة قضايا الشباب والمراهقين والمسنين.

ب- تتناول الورقة الثانية **السياسات السكانية فى البلدان العربية وأولوياتها وأهم نتائجها والتحول الديموجرافى بها، وخصوصا فى دول مجلس التعاون الخليجى.** كما تعرض للتحديات التى يطرحها هذا التحول واستراتيجيات التعامل معها. وتركز الورقة على فرضيتين أساسيتين :

الأولى عامة وتتمثل فى الارتباط الوثيق بين قضايا السكان والتنمية، والثانية تتفرع من الأولى ومفادها أن جملة التحديات التى تواجه المجتمعات النامية ومنها العربية، وفى مقدمها الفقر والبطالة والأمية ووضع المرأة، تسهم فى ارتفاع مستويات الخصوبة والوفيات وانخفاض الإنتاجية الاقتصادية.

وتخلص الورقة إلى مجموعة من الاستنتاجات، كان من أهمها ما يلى:

- وجود نتائج ملموسة لتطبيق السياسات السكانية فى بعض البلدان العربية على أن التطبيق لم يشمل كل أبعاد المشكلة ولم يبن على رؤية استراتيجية تدمج بين متطلبات التنمية الشاملة ومتطلبات التحول الديموغرافى، ويستدل ذلك من خلال تفاقم مشكلة الهجرة إلى المدن وما تخلفه من مشاكل منها البطالة.

- صياغة سياسة موحدة لقضايا العمالة الوافدة تستجيب للقواسم المشتركة بين دول الخليج مجتمعة وتلبى الاحتياجات الخاصة لكل دولة على حدة.

- الاستفادة من النافذة الديموغرافية واستغلالها لتحقيق نمو اقتصادى من خلال تنمية الموارد البشرية وتحسين إنتاجية العمل.

- بناء شبكة للمعلومات السكانية الخليجية مبنية على دراسات للحاضر والمستقبل تساعد على وضع سياسات للسكان والتوطين.

- الاستثمار فى تعليم المرأة وتنمية مهاراتها وتلبية حقوقها وتعزيز مشاركتها فى النشاط الاقتصادى والحياة السياسية.

- تعزيز الشراكة بين الدولة والمجتمع المدنى فى كافة مراحل بناء السياسات السكانية لضمان استمرارية البرامج ونجاحها.

الجلسة الختامية:

تم عرض موجز لمداولات المنتدى التى تمت فى الجلسات الخمس السابقة، بالإضافة إلى عرض إعلان بيروت ٢٠٠٤، والذى جاء مؤكدا على المبادئ الأساسية الواردة فى برنامج العمل الدولى للسكان والتنمية وفى غايات وأهداف الألفية الثالثة. كما أكد الإعلان على أن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية يستلزم توفير بيئة سياسية وأمنية مستقرة وداعمة لجهود الحكومات

وسياساتها الرامية لتحقيق التنمية المستدامة.

وفى هذا السياق اتفق المشاركون على عدد من النقاط تدور حول تثمين جهود المنظمات الإقليمية الدولية لدعمهم تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولى للسكان والتنمية، كما تم توجيه دعوة إلى حكومات الدول العربية والمجتمع المدنى بالعمل على تفعيل السياسات السكانية واستراتيجية التنمية البشرية، وتطوير مصادر التمويل الذاتية، وتعميق التعاون من أجل تهيئة بيئة مواتية للشراكة فى مجال السكان والتنمية فى مناخ من الشفافية والديموقراطية والمساءلة. كما تم التأكيد على أهمية وقيمة الشباب كصانعى المستقبل وإعطائهم الأولوية فى البرامج المعنية بقضايا السكان والتنمية والتى تستهدف الوفاء باحتياجات الشباب وتحسين نوعية حياتهم وفتح آفاق مشاركتهم الفاعلة فى صنع المستقبل.

الفعاليات الجانبية للمنتدى

تضمن المنتدى بعض النشاطات الجانبية خلال اليومين الأول والثانى، اشتملت تلك الفعاليات الجانبية على عرض أفلام عن وقائع لبعض الدول العربية مثل تونس، لبنان، فلسطين، والجزائر. كما تضمنت الفعاليات أيضا ثلاث جلسات للشباب تم خلالها عرض ومناقشة مشاكل ومعوقات التنمية السكانية لدى الشباب العربى وآليات تنفيذ مقترحات حل تلك المشكلات وإزالة المعوقات. كما تم عرض بعض تجارب الدول فى مجال السكان مثال تجربة الأردن فى مجال التخطيط السكانى وتجربة تونس فى مجال الصحة الإنجابية. اشتملت الفعاليات أيضا على بعض المداخلات لعرض دور صندوق الأمم المتحدة للسكان فى تدعيم التعاون العربى ودور جامعة الدول العربية فى تركيز برامج التعاون بين البلدان العربية.